

المنهل الروي في اصطلاح الحديث النبوي

سليمان الاهدل

Copyright © King Saud University

٢١٣

١٠٣

المنهل الروى في اصطلاح الحديث النبوى، تأليف

الأهدل، سليمان بن يحيى - ١١٩٧هـ. بخط

عبدالقادر بن عبدالحالق - ١٢٨٠هـ.

١٣٤٠

١٢ ق ٢٧ س ١٧×٢٤ اسم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد.

الاعلام ٢ : ٢٠١، هدية العارفين ١ : ٤٠٤

١ - مصطلح الحديث أ - المؤلف ب - الناسخ

Copyright © King Saud University

ج - تاريخ النسخ

مكتبة
المكتبة العامة لجامعة الملك سعود
رقم المكتبة

٢٢

٢٢٢

المكتبة العامة لجامعة الملك سعود

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: الفقه الروي في موطأ محمد بن عبد الله بن عمر
اسم المؤلف: سليمان بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر
تاريخ النسخ: ١٢٨٠ هـ
عدد الأوراق: ١٢
عدد الصفحات: ١٢٧٤
رقم المكتبة: ٢١٢

١٠٢

1957

مكتبة
جامعة
الرياض

كتاب المنهاج في اصطلاح الحديث النبوي

تأليف السيد الهمام
علم الامية الاعلام
وحيد دهره
وقر يدعوه
سليمان ابن
تحيى ابن
عمر مقيتو
ل الاهدل
رحمه الله

مكتبة
الشيخ الميرزا القاسم الموسوي
رحمته الله

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَأَلْهِفَ صَاحِبِهِ وَسَلِّمْ

فأيداه الاصح انما بين هبوط آدم عليه السلام الى بعثت نبينا صلى الله عليه وسلم
ستة الاف سنة ومايه واحد وستون سنة قال في العلم الكافل وهو ما نقله
هشام الكلبي عن ابيه عن ابي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما في آدم الى نوح
الفان ومئتا سنة ومنه الى ابراهيم الف ومئتا سنة وثلاث واربعون سنة
ومنه الى موسى خمسمائة وخمسة وستون سنة ومنه داود وخمسمائة وتسعون
سنة ومنه الى عيسى الف وثلاث وخمسون سنة ومنه الى رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم وعليهم اجمعين ستمائة سنة والله اعلم واحكم وبالتوفيق

فأيداه ويجب بتراب التيمم لاله يعني التراب المتجسس لعل نجاسة
مغلظه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين
 وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين **أما بعد** فهذا تعليق لطيف
 وضعته على منظومة الشيخ الإمام قاضي القضاة محمد الدين
 الشيرازي اللغوي رحمه الله تعالى التي نظمتها في بيان أنواع من علوم
 الحديث أرجو أن يكون موضعاً لعائنها ومحققاً لمسايلها ومظهر إيراد
 لها ومتمماً مفادها أسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم و
 سبباً للفوز بجنات النعيم قال المؤلف رحمه الله تعالى **بسم الله الرحمن الرحيم**
 بدأ بالسلسلة اقتداً بالكتاب العزيز وعلا بخبر كل امرئ ذي بال لا يبدأ
 فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو قطع وفي رواية بالحمد لله رواة ابوداود
 وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره وأبى للاستعانة بالكتاب
 البركة والاسم مشتق من السمو وهو العلوي ومن السمة وهي العلامة
 والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المجد والرحمة
 والرحيم صفتان بيتاً للمبالغة من رحمته ينزله منزلة اللام ويجعله لازماً
 ونقله إلى فعل **بسم العيني** والرحمة هي رقة القلب وعطفه وهي لاستحباب
 لتها في حقه تعالى المراد بها غايتها من التفضل والانعام
الحمد لله العلي الاحد ثم الصلاة للنبي **احمد**
واله والاهل واصحابه والتابعين السادات الاجاب
 الحمد لله الشا باللسان على الجميل الاختيار على جهة التعظيم
 وعرفاً فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد وغيره
 والعلي هو البالغ من علو الرتبة الى حيث لا رتبة الا وهي تحيط عنه
 تعالى والاحد المتعالي عن التجزي والانقسام والصلاة من اسم الرحمة
 ومن الملائكة الاستغفار ومن الادمين التضرع والدعاء قاله الازهري
 وغيره واللام في قوله للنبي بمعنى على كما في قوله تعالى ويخرون للاذقان
 اي عليها والنبي انسان اوحى اليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه فان امر به
 فرسول ايضا واحمد بدل او عطف بيان واله اقاربه المؤمنين من بني هاشم

الحمد لله الشا باللسان على الجميل الاختيار على جهة التعظيم وعرفاً فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد وغيره والعلي هو البالغ من علو الرتبة الى حيث لا رتبة الا وهي تحيط عنه تعالى والاحد المتعالي عن التجزي والانقسام والصلاة من اسم الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادمين التضرع والدعاء قاله الازهري وغيره واللام في قوله للنبي بمعنى على كما في قوله تعالى ويخرون للاذقان اي عليها والنبي انسان اوحى اليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه فان امر به فرسول ايضا واحمد بدل او عطف بيان واله اقاربه المؤمنين من بني هاشم

والطلب

والطلب ابني عبد مناف واهله ان واجه وبناته وصهره علي رضي الله
 عنه او نساؤه والرجال الذين هم آله وكل من امة كذا في القاموس
 والاصحاب جمع صاحب لاجمع صاحب لان فاعلاً لم يثبت جمعه على افعال
 كما ذكره الجوهرية وغيره وصحب اسم جمع وقيل جمع لصاحب بمعنى
 الصحابي وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم بعد النبوة في حال حياته
 مؤمناً به ومات على ذلك والتابعين جمع تابع والمختار انه من لقي
 الصحابي مؤمناً ومات على ذلك فلا يشترط طول اجتماعه عليه كما
 صححه ابن الصلاح والنووي وغيرهما وقال الخطيب يشترط فاق
 رقايتها بينه وبين الصحابي بان الاجتماع الطويل بالمصطفى صلى الله عليه وسلم يؤثر في النور القلبي اضواء ما يؤثر
 الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الاخيار فالاعرابي الجاني مجرد
 ما يتجمع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم مؤمناً ينطق بالحكمة ببركة طلاقة
 صلى الله عليه وسلم والسادرة جمع سيد وهو من يسود قومه اي يتقدم
 عليهم بما فيه من خصال الكمال والشرف والاجاب جمع نجيب وهو الكريم
 البين النجاسة وكل من جملتي الحمد والصلاة خبرية لفظاً انشائية معنوية
وبعد قال الملتجئ الى الحرم محمد من الحديث **قد خدم**
علم الحديث اشرف العلوم عند ذوي الآثار والفهوم
 بعد كلمة يوتي بها الانتقال من اسلوب الى آخر واراد بالحرم مكة
 شرفها الله تعالى لمجاورة ربه ومحمد بهد من الملتجئ وعنى به
 نفسه وهو محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي قاضي القضاة محمد
 الدين اللغوي الشافعي كان اماماً بارعاً في علوم كثيرة خصوصاً علم
 التفسير والحديث واللغة جال في البلاد شرقاً وغرباً واخذ عن جملة
 من المسندين والفقهاء الكبار الجليلين من اجلها كتابه الذي
 جمع فيه بين المحكم والعياب وهو ستون مجلد اتم الخصة في قاموسه
 ولد سنة تسع وعشرين وسبع مائة وتوفي بزييد سنة ست اربع
 وعشرين وثمان مائة والحديث لغة ضد القديم واصطلاحاً ما اضيف
 للنبي صلى الله عليه وسلم قولاً او فعلاً او تقريراً وكذا وصفاً خلقياً

195

Copyrighted material

كونه ليس بالطويل ولا بالقصير او اياما كما شتهر ادعاه الحجة بأحد
 وان لم يندرج في مدلول السنة ويرادف الخبر وقيل الحديث هو ما
 اضيف له صلى الله عليه وسلم والخبر ما اضيف له ولغيره وقيل غير ذلك
 وانما كان علم الحديث اشرف العلوم لانه مبين لمجملات الايات القرآنية والنسخ
 لقواعد الاسلام حكام الشريعة الاصلية والفروعية قال الله تعالى لنبيين
 للناس ما نزل اليهم وقال تعالى في حق صلى الله عليه وسلم وما ينطق
 عن الهوى ان هو الا وحي يوحى قال الامام الحافظ ابو عمرو بن الصلاح
 والامام النووي رحمه الله تعالى ولقد كان شأن العلم الحديث فيما مضى
 عظيمًا وامره مفتاحا جسيما عظيمة جموع طلبته رفيعة مقادير حفاظه
 وحملته فذهب في هذا الزمان المعظم من ذلك ولم يبق الا اثار من كان هنا
 لك انتهى وهذا في زمانها فليكن لو اذكر هذا الزمان والله المستعان
وهذه ارجوزة قصيرة : تحوي علوما جمة كثيرة
فاحفظ هذا الكتاب للمقال : تحفظ بغايا ذوي الكمال
 الارجوزة افعولة من الرز وهو مخم من محور الشعر مركبة من مستفعل
 ست مرات ويدخله انواع من الزحاف كما قرى في محله واراد
 بقوله تحوي علوما انها تستعمل على بيان انواع عديدة من علم الحد
 يث السمي عند بعضهم باصول الحديث لان منزلته من الحديث المأر
 تعريقه منزلة اصول الفقه من الفقه واولى تعاريفه ان يقال هو مع
 فة القواعد والقواعد المعرفه بحال الراوي والروى وموضوعه
 السند والمتن من حيث ما يعرض لهما من القبول والرد والسند طريق
 المتن اي رجاله والاحبار عنه هو الاسناد بالكلام وفائدة معرفة
 السنة على ما ينبغي بحثها من غير العمل حيث ينبغي العمل
 ويترك حيث ينبغي الترك وغاية الغور بسعادة الدارين وقوله ف
 حفظ هذا الكتاب الى آخره تحريض للطالب على الحفظ واثارة لهمة
ان الصحيح ما رواه ظابط : عدل الى الاقص بمثل الباطل
ولا يكون رده خبر ولا شذ ولا بعلة قد عللا
 اعلم ان الحديث ينقسم الى ثلاثة اقسام احدها الصحيح لذاته او

لغير

لغيره وثانها الحسن كذلك وثالثها الضعيف وذلك لانه اما مقبول او مر
 دود وكل منهما ان يستعمل من اوصافه على اعلا او ادنى فالاول فالاول
 من قسمي المقبول الصحيح لذاته والثاني منه الحسن لذاته اذا انضم اليه
 ما يجبر ذلك النقص اليسير كان صحيحا لغيره والابقي على الحسن والاول
 من قسمي المردود الضعيف الذي لم يجبر والثاني منه الضعيف بما
 عد الكذب الذي انضم اليه ما يبرح جانب القبول كالحسن لغيره
 والابقي على ضعفه وقد ذكر الناظم كلاما من الاقسام الثلاثة مقدما
 للصحيح لتقدمه ثم قال ان الصحيح ما رواه ضابطا الى آخره
 اي الصحيح لذاته ما رواه شخص ظابط لا يرويه اما ضبط صدق
 بان يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شا او ضبط كتاب
 بان يصون كتابه عنده منذ سمعه وصححه الى ان يودي منه
 ومنع الرواية من الكتاب ضعيف لانه مع اشتراط ما ذكر ينتفي تطرق
 الخلل اليه فعلم انه لا بد من الضبط الكامل لمخرج الحسن لذاته
 فان المعتبر فيه اصل الضبط لا غير كما ياتي وخروج ايضا ما اذا
 انتفى عنه الضبط بالكلية ككونه مغفلا لكثير الخطا وان كان عدلا
 وقوله عدل بين يده انه يشترط فيه مع المال تحقيق العدالة
 وهي اجمالا ملكة تحمل على ملازمة التقوى والروية فخرج من علم
 ضعفه او جهلت عينه او حاله وقوله الى الاقص اشار به الى ان
 الضبط والعدالة معتبران في كل واحد من روايته من اول السند
 الى منتهاه سواء كان انتهاؤه الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى
 اصحابه او الى من دونه حتى يشمل الموقوف وخو وقوله بمثل رابط
 اشار به الى اشتراط اتصال سنده بان يسلم من سقوط فيه والمراد
 ان يكون كل من رواته اخذ ذلك الروية عن من فوقه ولو بالاجازة
 على المعتمد فخرج المنقطع والمعضل والروسل خفا وجليا والمكلس
 والعلق ان وقع من لم يشترط الصحة بخلاف من علق اشتراطها
 كالبخاري فان تعاليفه الجزومة المستجمعة للشروط لها حكم الاتصال

وان لم ينفق عليها من طريق العلق عنه لقصور ناو قوله ولا يكون رده
حسب اشارته الى اشتراط سلامة من الطعن من احدى ائمة هذا
الشان في متنه او سنده لكن هذا يعني عنه اشتراط انتفايه العلم
الاني في كلامه واكثر هو الذي العالم الحكم للعلم وهو بكر الجاعل
ابن عبيد والكسائي من اكبر الذين يكتب به ويفتح عند قطرب من
التحيز وهو الحسين لحسنه بما يعلوه من بها العلم وجماله وقوله
ولاشد ولا بعله قد علل لا يخرج للشاذ وسياق تحقيقه والعلل ينفذ
وهو ما فيه علة خفية فادحة يجمع عليها بين ائمة هذا الكالار
سال الخفي والاضطراب فخرج بالخفية الظاهرة كالانقطاع وضيق
الراوي وبالقادحة غير ها كان يروي العدل الظابط عن تابعي
عن صحابي حديثا قير ويه غيره من يشاركه في سائر صفاته عن
لك التابعي بعينه عن صحابي اخر فان هذا اسم عند كثير من المجتهدين
علة لوجود الاختلاف على تابعيه في شيوخه ولكنها غير قادحة
لجواز ان يكون التابعي سمع عن كل منها وفي الصحيحين
من امثلة جملة وتذكر كذا العلة بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع
قرائن تبين على وجهه في وصل مرسل او رفع موقوف او ادراج حد
يد في حديث او غير ذلك ويعرف ذلك بكثير من تتبع وجمع الطرق
مع الملكة القوية بالا سنانيد والمتون وكذا كان هذا النوع اغرض
انواع الحديث وادقها حيث لم يقدم عليه الا من رزقه الله تعالى فيها
ثاقباني وحفظا واسما ومعرفة تامه من الله تعالى اجماله الاعلام
وهو القليل من اهل هذا الشأن كعلي ابن الحسين واحمد ابن حنبل
واحمد البخاري ويعقوب ابن ابي زرعة والدارقطني وقد تقصر
عبارة المعلق عن اقامة الحجة على دعواه كالصير في نقد الدينار
والدرهم قال عبد الرحمن ابن مهدي معرفة الحديث الهام لو قلنا
للقائم بالعلل من اين لك هذا لم يكن له حجة اي يعجز بها غايبا والافني
نفسه جوح للقبول والدفع قاله النسخا

يكون

يكون مشهورا وذو غرابه فافهم فقد كسوته اعراب
ينقسم الصحيح الى مشهور كحديث ان الله لا يقبض العلم انتزاعا
فقد جمع طرق غير واحد والى غريب كالافراد المخرجة في الصحيحين
وسياق بيان كل منها وقوله فافهم الخ تكلمة للبيت والاعراب للبيان
تم الصحيح متفاوت الافراد في الصحة بحسب تفاوت رجاله
في العدل والضبط فاما في الرتبة العليا منهما كما اصح مما دونه
في الرتبة العليا فما اطلق عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد
كما لك عن نافع عن ابن عمر وان ردت راوينا لك فالشافعي وان ردت
عن الشافعي فاحمد ابن حنبل وكاثر هري عن سالم ابن عبد الله ابن عمر
عن ابيه ودونهما في الرتبة كرواية يزيد ابن عبد الله ابن ابي بردة
عن جده عن ابيه ابي موسى رضي الله عنه وكذا ابن سلمة عن ثابت
عن انس ودونهما في الرتبة كسهيل ابن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة
وكا لعلاني ابن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان اجمع بينهم
اسم العدل والضبط الا ان للرتبة الاولى من الصفات الترجمة ما
تقتضي ترتيبا فيهم على التي تليها والتي تليها من ذلك ما تقتضي تقديمها
على الثالثة وهي مقدمه على من يعد ما يتفرد به حسنا كحماد ابن
اسحاق عن عاصم ابن عمر عن جابر عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده
وقس على هذه المراتب ما شابهها والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها
بعض الائمة انها اصح الاسانيد والمعتمد الامساك عن الحكم على سند
معين بانه اصح نفع من مجموع ما اطلق الائمة عليه ذلك ارجحيت
على ما لم يلقوه عليه وقد اتفق الائمة على صحيح البخاري وسلم
بالقبول فهما اصح الكتب المصنفة وما اتفقا عليه اصح من انفرد احدهما
والتفوق عليه انواع اعلاها ما وصف بكونه متواترا ثم مشهورا ثم
اصح كما لك عن نافع عن ابن عمر ثم ما وافقهما ملتزموا الصحة ثم احسن
على ترجيحهم اصحاب السنن ثم المسانيد ثم ما انفرد به البخاري ثم سلم
ثم ما كان على شرطها والمراد به روايتها او مثلهم مع باقي شروط الصحيح

من اتصال السند ونفي السند وذهاب العلم ثم ما كان على شرط البخاري
ثم ما كان على شرط مسلم وقد يخرج قسم ما ذكر على ما فوقه بامور اخرى
تقتضي الترجيح كما لو كان الحديث عند مسلم ومشهور قاصر عن درجة
التواتر لكن حفته قريبة صار بها يفيد العلم فانه يقدم على الحديث
الذي يخرج به البخاري اذا كان فردا مطلقا وكما لو كان الحديث الذي لم
يجزاه من ترجمته وصفت بانها صحيح الاسناد فانه يقدم على ما انفرد به احد
ها مثلا لا سيما اذا كان في اسناد من فيه مقال وبعد ما كان على شرط مسلم
ما نص على صحته امام معتد كابي داود والترمذي والنسائي والدار
قطني والخطابي والبيهقي وما يوجد في المستخرجات على شرط الصحيحين
او في مصنعي مختص بالصحيح كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان
ومستدركه الحاكم لكن صحيح ابن خزيمة اصح من صحيح ابن حبان وهو اصح
من المستدركه لتساهل ابن حبان في الحكم في الصحيحين والحاكم اشد تساهلا
ولهذا قال الحافظ العراقي والحق ان ما انفرد بتصحيحه يتبع بالكشف
عنه ويحكم عليه بما يليق من صحة او حسن او ضعف والله اعلم
والحسن اثنا ولا يخلو عن نحو مستور نفاة النجاشي
لكن بالكذب وغفول وخطا لم يتهم فافهم وكن مستيقظا
قوله اولاً بالصرف للضرورة ونفاة اخرجها وبعده النجاشي بفتح النون
واسكان الجيم العيب ومنه الحديث من نجل الناس بخلوه اي من عابهم
عابوه وسبهم وقطع اعراضهم كما يقطع النجاشي الحديث قاله الازهري
وقال الليث بالحاء المهملة وهو تصحيح انتهى لا يخلو اسنادا عن نحو
مستور فقد اخرج العيب اي عيبهم له بتضعيفه عن الانتظام في ب
سلك المعروفين بالصدق والا هليه لكن ذلك الراوي المستور لم يتهم بكذب
الح كما قال ابو عيسى الترمذي في العلل من جامع انه يريد بالحسن ان لا
يكون في اسناده من يتهم بالكذب قال السخاوي فيدخل فيه من ضعف
بكل ما لا يثبت في الصدق كالمخطا اي غير الكثير فالخطا المنفي في كلام الناظم
هو الكثير والحاصل ان الحسن قسمان اولهما ويسمى الحسن لغيره وطلق

عليه

عليه بعضهم اسم الضعيف لكن بالنسبة لكل واحدة من طرقه على انفراد
وهو ما لا يخلو سنادا عن نحو مستور لم تحقق اهليته كضعيف لم يتهم بتعمد
الكذب اي ولم يظهر منه نحو فسق فسق اخر وليس مغفلا ولا كثير
الخطا في روايته ويشترط مع ذلك ان يكون قد اعتضد بمتابع او شاهد
ليخرج عن كونه شاذ او منكرا او معللا والله اعلم
ثانيهما رواية خبر من الله **شهرة صدق فيه والامانة**
لكنه في الحفظ والتحقيق **دون رجال الصدق يارفيق**
هذا هو الثاني من قسمي الحسن ويسمى الحسن لذاته وكان ينبغي للناظم
تقديم هذا على الذي قبله لان حسن هذا اذاتي وحسن الاول عرضي
وهو ما يكون راويه مشهورا بالصدق والامانة ولكنه لم يبلغ درجة
راوي الصحيح في الضبط لقصوره عنه في الحفظ والاتقان مع وجود
بقية الاوصاف المشترطة في الصحيح **ثمة** الحسن لذاته
كالصحيح في الاحتجاج به وفي تفاوت اواراده في الرتبة فاعلاه ما
قبل بصحة كرواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومحمد بن اسحق
عاصم بن عمر عن جابر واذا كثرت طرق حكم بصحته لان كثرتها خير قصو
طبطا راويه عن راوي الصحيح ويسمى حينئذ الصحيح لغيرة واما الحسن
لغيره فيجوز به كل في فضائل الاعمال وكذا في الاحكام اذ قد سبق انه
يشترط فيه اعتضاد بمتابع او شاهد والله اعلم
اما الضعيف فله انواع **افتمها ما وضع الوضاع**
الضعيف هو ما فقد شرطا من شروط المقبول الذي هو اعم من الصحيح
والحسن وهي ستة اتصال السند والعدالة والضبط ونفي الشذوذ
وبلي العلم القادح ووجود العاضد عند الاحتجاج اليه وله انواع
كثيرة متفاوتة في الضعف بحسب تفاوت بعده من شروط المقبول
كتفاوت صحة الصحيح وحسن الحسن واقبحها الموضوع وهو الكذب
على رسول الله صلى الله عليه وسلم المخلوق الذي لا ينسب اليه بوجه
فان ادرجه في اقسام الحديث اراد بالحديث القدر المشترك وهو ما

يحدث به لا خصوص من ما هو عنه صلى الله عليه وسلم لان ليس منه كما عرف
اوسماه حديثا بالنظر لما في شريعته واضعته وقد اتفق العلماء على ان
يقول الكذب عليه صلى الله عليه وسلم بل بالغ ابو محمد الجويني فكون من تعد الكذب
على النبي صلى الله عليه وسلم من الكباير ثم الصواب يحتمل روايته الاصح
انه ببيان وضعه واما الكفا بعض متقدمي الحديثين بذكر سند المو
ضوع عن التصريح بوضعه فهو انما كان في اعصارهم المملوءة من الحما
الحفاظ واما الان فقد غلب العارفون بذلك فتعين التصريح ولم
يلق ذكر السند وبلى الموضوع في القبح ما انفرد به المتهم بالوضع
ثم الكذاب ثم المتهم به ثم الفاسق ثم فاحش الغلط ثم المخالف
ثم المختلط ثم المتبدع ثم الداعية ثم مجهول العيني او الحال وهذا بالنظر
الى اختلاف وصف العدل والضبط واما بالنظر الى السقوط من السند
فالمعلق بحد السند من غير ملتزم الصحة ثم العضل ثم المنقطع ثم
الموسل الجلي ثم الخفي ثم المدلس وقد يرتقي البعض مما ذكر عن بعض
لا تضام اخيرا

ثم الذي ينعت بالشذوذ: كل حديث مفرد مجرد و ذ
خالق فيه الناس ما رواه: بان رواه الامام واستواه
الشاذ لغة المنفرد يقال شذ يشذ بضم الشين وكسرها تشذ اذا
انفرد واما اصطلاحا ففيه اختلاف كثير ومقتضى ما ذكره الناضم
الاشارة الى قولين القول الاول ما ذهب اليه الامام الشافعي
وجماعة من اهل الحجاز انه ما رواه الثقة بخالف رواية الناس الثقا
ت وان كانوا دونه في الحفظ والاتقان وذلك لان العدد الكثير
اولى بالحفظ من الواحد والحق ابن الصلاح في التفاوت بالثقة
الثقة الاحفظ وسوا كانت المخالفة بزيادة او نقص في سند
او متن ان كانت بحيث لا يمكن الجمع بين الطرفين فهما مع اتحاد
المروي وهو ما ليس له الا انه **شذ به فرد فوفق او يرد**
هذا هو القول الثاني وهو ما ذكره الحافظ ابو يعلى حيث قال
الذي

الذي عليه حفظ الحديث ان الشاذ ما ليس له الاسناد واحد
شذ به ثقة او غيره فاما ان كان عن ثقة توفى فيه ولا يحتج به
وما كان عن غير ثقة فتروك لا يقبل انتهى فلم يعتبر في هذا
القول قيد المخالفة ولا اقتصر عليه الثقة قال الامام النووي في تقر
يبه تبعا لاهل الصلاح وما ذكره الحافظ الخليلي بشكل بافراة العدل
الضابط كحديث ائمة الاعمال بالنيات والنهي عن بيع الولي ونحوه
لك ما في الصحيحين وليس اسناد واحد فالصحيح التفصيل بان يقال
الثقة ان كان مفردة مخالفا لثقة احفظ منه واضبط او الجماعة وان
كان كل منهم دونه كما تقدم كان شاذ امرودا وان لم يخالف فان كان
عدلا حافظا موثوقا بضبطه كان مفردة صحيحا وان لم يوثق
بضبطه لكن لم يبعد من درجة الضابط كان حسنا وان بعد كان شاذ
او منكرا امرودا فالحاصل ان الشاذ المرود وهو الفرد والمخالف
والفرد الذي ليس له في روايته ما يجبر تفردة انتهى
وقد يسمى منكرا لاسيما: ان لم يكن عدلا بضبط وسميا
ذكر الناضم ان الشاذ المذكور قد يسمى منكرا لاسيما ان كان راويه
غير عدل ولا ضابط وهذا ما صرح به جماعة واقتضاه اطلاق الخليلي
الما قبل ليس فيما تعقب به عليه النووي وابن الصلاح من التفصيل
السابق نقله ما يفضل احدهما على الاخر بل قد شتركا بينهما في
القسمين لكن جراحات الحافظ ابن حجر العسقلاني على الفصل بينهما
حيث قرر ان المعتمد في تعريف الشاذ انه ما رواه الثقة المقبول مخالفا
لمقبول ارجح منه حفظا او عددا مخالفا لا يمكن الجمع معهما وفي تعريف
المنكر انه ما رواه غير المقبول مخالفا لراجح ابي مقبول قال الشمني و
عليه فبينهما تباين كلي لا شامي ولا عموم وخصوص من وجه لان
الشاذ كما عرفت لا تصدق على شيء من افراد المنكر كما ان المنكر لا يصح
على شيء من افراد الشاذ لان الشاذ من رواية المقبول والمنكر من رواية
غيره قال الحافظ السخاوي وقد حققه شيخنا الحافظ ابن حجر
ان كلا من الشاذ والمنكر على قسمين احدهما ما ذكر وثانيهما ان الشاذ

مال الصبي

الما

ما ينفر به غير المقبول الذي ينجر بمثابة مثله بكونه صدوقا
غير ضابط والمنكر ما يتفرد به غير المقبول الذي لا ينجر بمثابة
مثله لسوء حفظه او جهالة او خذ لك قال فبان بهذا ان كلامها
قمان بجمعان في مطلق التفرد او مع قيد المخالفة ويقرر ان الشا
ذراوية ثقة خالف الاوثق او صدوق غير ضابط والمنكر
راوية ضعيف لسوء حفظ او جهالة او خذ لك

ومدرج ما زيد في الحديث من لفظ راو فافهم في الحديث

المدرج تارة يكون في المتن وتارة يكون في الاسناد فاما الاول
فهو كلام ملحق في المتن من لفظ صحابي فن دونه كما اشار اليه الناضم
بقوله من لفظ راو فهو ليس من الحديث النبوي لكن يذكر متصلا
به بحيث يتوهم انه منه ثم انه يقع تارة في اوله ومثاله ما رواه
الخطيب من رواية ابن قطن وشبابه عن سعيد بن محمد بن زياد
عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اسبقوا الوضوء يل للعقاب من التا وقال الخطيب وهم ابن قطن
وشبابه فان اسبقوا الوضوء كلام ابي هريرة وويل للعقاب من النار
كلام النبي صلى الله عليه وسلم كذا امور في الثقات عن شعبة وتارة
في وسطه **ومثاله** حديث هشام بن عروة عن ابيه عن بسر بن
صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سئ
ذكره اورفقيه او انثيه فليتوض فالفح من قول عروة وليس
بمرفوع وتارة في اخره وهو الاكثر كحديث ابن سعد رضي الله عنه
صلى الله وسلم علمه الشاهد في الصلاة فقال التحيات الخ ادراج في
اخره ابو جهم زهير بن معاوية احد رواة عن الحسن ابن اكر
كلاما لابن مسعود وهو فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ان
سئت ان تقوم فقم وان سئت ان تقعد فاقعد واما الثاني فهو اقسام
كثيرة مذكورة في المطولات ويدرك الادراج بور در رواية مفصلة

للقدر

للقدر مما ادرج فيه او بالتخصيص على ذلك من الراوي او من بعض
الائمة المطلعين او بامتناع صدور ذلك الكلام من النبي صلى الله عليه
وسلم كحديث ابي هريرة رضي الله عنه عند البخاري قال قال رسول الله صلى الله
وسلم للمملوك اجران والذي نفسي بيده لولا الجهل في سبيل الله واج
وبراهي لاحبت ان اموت وانا مملوك فان قوله والذي نفسي بيده
الخ مدرج من كلام ابي هريرة لانه يمتنع منه صلى الله عليه وسلم ان يمتنى
ان يكون مملوكا ولان امه لم تكن حينئذ موجودة حتى يبرها **تنبيه**

الادراج انواعه يحرم تعده لما فيه من التلبس وان كان بعضه اخف من

بعض كتفسير لفظة غريبة كالمرابنة والمخابرة والعرايا ونحوها ما فعله

الزهري وغيره من الائمة بل لا يظلم التحريم في مثله سيما في التفسير

عليه ومن يحرم الكلم عن مواضعه وملتحق بالكذابين محمول على ما عده

قاله السخاوي رحمه الله تعالى آمين

وما انفرد شخص به غريب وذاك اما ثقة اريب

اولين الحال ضعيف شكك او صالح الحال لكل حكمه

الغريب هو ما انفرد به شخص من الرواة من بعد الصحابي كما نبه عليه العلاني

بان لم يروه من بعده غير واحد في اي موضع من السند ثم ذلك المنفرد له الحول

ثلاثة لانه اما ثقة اريب اي ذخيرة وعلم ويقال ارب الرجل بالظم فهو

اريب ذو فطنة وخبرة وعلم اراد الناضم انه كامل الضبط واما لين

الحال ضعيف شكك لفقد صفة القبول فيه والشك اصله من شكمة البهام

وهي الحديد المعترضة فيه لان قوتها تدل على قوة الفرس وضعفها على

ضعفها غالبا يقال فلان شديد الشكمة اذا كان عزيز النفس ايبا قويا

واما صالح الحال بان وجد فيه اصل الضبط وكما له ولكل من هذه

الثلاثة حكمه في الاول يكون الحديث ضعيفا كالأفراد المخرجة في الصحيحين

وقول ابن السمعان قط
وعنه المتعدي له سا
العدالة

وفي الثاني يكون الحديث ضعيفا وهذا هو الغالب في الغريب حتى
 قيل من تتبع الغريب فاستحاذب وقال الامام احمد بن حنبل لا يكتب
 الغريب فانها من اكبر وعانتها عن الضعيف وفي الثالث يكون الحديث
 حسنا وفي جامع الترمذي له امثلة كثيرة وتسكين دال انفراد البيت
 للمضرورة **واثنان او ثلاثة ان شئكم** **فيما روو عن رجل قد ادر كوا**
فهو العزيز ماسر والكثير عن ذلك الشيخ هو المشهور
 ذكر الناضم في هذين البيتين نوعين احدهما العزيز وسمي به لقلة و
 جودة من عز يزكسر العين اي قل ويفتحها اي قوي ومنه قوله تعالى
 فعزها بنات وقدره الناضم بانه ما رواه اثنا او ثلاثة عن رجل
 قد ادر كوه وهذا ما قاله ابن مندة وابن طاهر وجماعة والثاني
 المشهور وسمي به لشهرته ووضوح امر وعرفه الناضم بان ماسر واه
 الكثير عن ذلك الشيخ والمراد بالكثير ثلاثة فاكثر ما لم يدرج التواتر
 قاله السخاوي ثم قال ومقتضى هذا انهما يجتمعان يعني العزيز
 والمشهور فيما رواه الثلاثة فيختص العزيز بالاثني والمشهور بما
 فوق الثلاثة وهذا هو مقتضى ما قاله ابن مندة وقره عليه ابن
 الصلاح والنووي والذي حرره شيخنا الحافظ ابن حجر اختصاص
 المشهور بالثلاثة فافوقها والعزيز بالاثني وعليه فلا يكتفان انتهى
 قال في شرح النخبة والمراد ان لا يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين فيشمل
 ما وجد في بعض طباق ثلاثة اذ اتوا لرواية اثنين عن اثنين فقط مما
 لا يكاد يوجد بل ادعى ابن حبان عدم وجوده اصلا انتهى قال
 السخاوي وقضية هذا ان النقص عن بعض الطباق مضر في بعضها
 وليس مرادنا فكلا لا يضر الزيادة في بعض الطباق لا يضر النقص في
 بعضها وكذلك عرفه بعض المتأخرين بانه ما يكون في طبقة من

طبقة

طبقة
 رواه او كان فقط وسمي باطلاق المشهور على اشتهره على السنة ولو
 رواه واحدا ولم يكن له راواصل الحديث علما متي كانبياهم بن اسر
 وولده في زمن الملك العادل وتسليم الغزاة ومن يشر في بحر ربح اذا
 بشرته بالجنة ويوم يخرجكم يوم صومكم

وسرسل ما قال فيه التابع **قال رسول الله هذا الشايع**
وبعضهم كبار التبس **والفقهاء عموما فافهم وعين**

الرسول ما خوذ من الارسل وهو الاطلاق كان المرسل اطلق الانسان
 ولم يقيد بجميع رواه وهو ان يقول التابعي كبير كان او صغيرا قال رسول
 صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل بحضرة كذا او غوث كذا وقيد
 الحافظ ابن حجر بما لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم لاجرا من لقيه كما
 وافسح منه ثم اسلم بعد موته صلى الله عليه وسلم وحدث بما سمعه كالشيوخ
 رسول هرقل فانه يكو تابعيا يحكم لما سمعه بالاتصال دون الاسر
 وبه يلغز فيقال تابعي اضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم حديثا وحده
 متصل وخرج بالتابعي مرسل الصحابي فحكمه الوصل لا الارسل خلافا
 لمن زعمه **نعم** من احضر الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير
 مذكور لعبيد الله بن علي ابن ابي ابي رفسه كرسل التابعي فيرد وانما
 رد للجهل بحال الساقط لانه يحتمل ان يكون صحابيا وان يكون تابعيا
 وعلى الثاني يحتمل ان يكون حمل عن صحابي وان يكون حمل عن تابعي آخر
 وعلى الثاني يعود الاحتمال السابق ويتعد الى ما لا نهاية عقلا والسنة
 اوسعة استقرار اذ هو اكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن
 بعض ولهم المصوب قول من قال المرسل ما سقط منه الصحابي



اذ لو عرف ان الساقط الصحابي لم يرد وبيده يلغز ايضا فيقال لنا صحابي
اضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم حديثا وحديثه مرسل وما ذكر من رد المرسل
هو ما ذهب اليه الاكثرون منهم الشافعي وذهب الثلاثة الى قبوله واستيفاء
الكلام في ذلك يطلب من مضافه وقول الناصب هذا الشافعي بالشين اي
المشهور عند ائمة الحديث فانقلبه عنهم احكام وابن عبد البر ووافقهم
على ذلك جماعة من الفقهاء والاصوليين وخص بعضهم المرسل بما رواه
كبار التابعين وجعله في الصغار المنقطع لكون اكثر روايتهم عن التابعين
والمراد بكبارهم الذين لقوا كثيرا من الصحابة ورجال السوء وكان جل روايتهم
عنهم كقيس بن ابي حازم وسعيد بن المسيب وبصغارهم الذين لم
يلقوا من الصحابة الا بعد الاعداد والسير ولقومهم جماعة الا ان جل روايتهم
عن التابعين كالثوري وابي حازم سلمة ابن دينار ويحيى بن سعيد الا
الناصرى واصلهم ما

ما وافق في صفة النقل: بعض الى بعض هو السلسل

السلسل ما توافق رجال اسناده جميعهم واجلهم على صفة واحدة
عند نقل بعضهم الى بعض سواء كانت تلك الصفة صيغة او وصفا احالا
فعليا او قوليا فالصيغة كقوله كل راو سمعت فلانا يقول او حدثنا
فلان والوصف كالسلسل بالقر او بالحفاظ وبالفقهاء بالمحدثين
والحال الفعلي كحديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال شربك بيدي
ابو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله الارض يوم السبت الحمد
فانه سلسل كقوله كل واحد من رواه بيده من روى عنه والحا
لقوله صلى الله عليه وسلم لعاذ اني احبك فقل في دين كل صلاة اللهم اعني
على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فانه سلسل يقول كل من رواه

اي جلد

اي احبك فقل ومنه سلسل بقراءة سورة الصف وهو اصح سلسل يروي
في الدنيا وقد يجمع الحالات كحديث انس لا يجد العبد حلاوة الايمان
حق يوسن بالغد خيره وشره حلوه ومرة قال وقبض رسول الله صلى الله
عليه وسلم على حبيته وقال آمنت بالقدر الى اخره فانه سلسل بقبض كل
منهم على حبيته مع قوله آمنت بالقدر الى اخره ومن فضيلة اشتهاه على يزيد
الضبط من الرواة وخير السلسلات ما كان فيه دلالة على اتصال السماع
في وصفه لاني اصل المتن واسم

وما اضيف للنبي رفوع: والوقف للتابع قل بقطع

ذكر الناظم في هذا البيت نوعين وهما الرفوع والمقطع اما الرفوع فهو
ما اضيف للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة قولاً له او فعلاً او تقريراً او صفة
فيذ حل المتصل والمرسل والمنقطع والمفضل والمعلق دون الوقف
والمقطع وهذا هو المشهور واشترط الخطيب ان تكون تلك الاضا
فة من صحابي كذا قبل قال الحافظ ابن حجر والظاهر ان الخطيب لم يشترط
وان كلامه خرج مخرج الغالب لان غالب من يضيف الى النبي صلى الله
عليه وسلم الصحابة قال الحافظ السخاوي وبالجملة فالعدة في الرفوع
هنا الاضافة الشريفة اتصل ام لا كان العدة في المتصل الاتصال برفع ام
لا وفي وهو في حكم الرفوع قول التابعي عن الصحابي برفع الحديث
او يروي به التابعي او يبلغه او يفيده او رواه رواية وقول الصحابي او

التابع من السنة كذا ما لم يضافها الى صاحبها كسنة العيين وقول الصحابي
اي ولو بعدة صلى الله عليه وسلم امرنا او امر بكذا او نهينا او نهى عن كذا
او كنا نأمر او كنا نفعل او كان الناس يفعلون كذا او لو لم يضافه
الى عصره صلى الله عليه وسلم او لم يكن في القصيدة اطلاقاً صلى الله عليه
وسلم على ذلك على الاصح في الكل وكذا احكم الصحابي على فعل من الافعال

وغير السلسلات ما كان فيه دلالة على اتصال السماع
السماعي وعلم التاليف وقيل ما سلسل السلسل
من ضعف يحصل في

ان طاعة له ولرسوله او معصية كقول علي رضي الله عنه من صام
يوم الشك فقد عصى ابا القاسم لان الظاهر ان ذلك لقاءه عنه صلى الله عليه وسلم
واما المقطوع فهو الوقوف على التابقي قولاً او فعلاً وادرج فيه
الحافظ ابن حجر ما جاء من دون التابقي واستعمله الشافعي ثم الطبراني في
المنقطع وليس به كما سياتي وهو استعمال سابق على اصطلاحهم

وعلى كل حال ليس بحجة
وخصصوا الوقوف بالصحة . وفي سوانم ذكروا اصحابه

الوقوف هو الروي عن الصحابة رضي الله عنهم قولاً لهم او فعلاً
او تقريراً متصلاً كان او منقطعاً نضير ما روي في الفروع ويستعمل فيمن
سوانم من التابعين فمن بعدهم لكن مقيد باصحابه فيقال وقفه
فلان على الزهري وخو ذلك ويقال عند بعض الفقهاء للوقوف
والمقطوع الاثر وللرفوع الخبر وعند بعضهم اي الحديث يقال الاثر
لكل من الثلاثة ذكر ذلك النووي وغيره

منقطع ما فيه شخص مبهم . او يسقط الناقل شخصاً منهم

اختلفوا في تعريف المنقطع فعرفه الناظم بتعالم الجماعة بأنه ملجأ في
اسناد شخص مبهم كان يقول في الاسناد عن رجل او عن شيخ او نحو
ذلك او اسقط ناقله شخصاً من الرواة بان لم يذكره اصلاً وقال الامام
النووي الصحيح في تعريفه هو ما ذهب اليه اكثر الفقهاء والخطيب وابن
عبد البر وغيرهم من الحديثين انه ما لم يتصل اسناده على اي وجه كان
انقطاعه في شمل الرسل والعرض والمعلق قال واكثر ما يستعمل في روايه
من دون التابقي عن الصحابي كما ذكره ابن عمر قال الحافظ النجاشي العهد
من الخلاف في المنقطع انه ما سقط منه غير قبل الوصول الى الصحابي

واحد

واحد فقط وكذا اكثر منه لكن بشرط ان لا يزيد الساقط في موضع على
واحد فهو على هذا مبين لكل من الوقوف والمرسل والعرض والمقطوع
فحصلت التفرقة بينه وبين المقطوع لانه اعني المقطوع من مباحث
التي كما تقدم والمنقطع من مباحث الاسناد

ان يسقط اثنان من الاسناد . فعرض كذا الى ازيد دي

المعرض بفتح الضاد من اعضله فلان اعياء امره فهو معرض اي معرضاً
فكان الحديث الذي حدث به اعضله وعياله فلم ينتفع به من يروي عنه
وهو باسقاط منه اثنان فاكثر بشرط التوالي في اي موضع من الاسناد
وان تعددت المواضع وسوا كان الساقط الصحابي والتابعي او غيرها
كقول مالك وغيره من اتباع التابعين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكقول الشافعي وغيره من الطبقة الثالثة لها قال ابو بكر وقال عمر رضي
الله عنهما فيبينه وبين المعلق عموم وخصوص وجهي وذلك لان المعلق
يختص بما كان السقط فيه من اول السند سوا كان الساقط فيه واحداً
او اكثر ولو كل رجاله بان اقتصر على النبي صلى الله عليه وسلم في المرفوع او على
الصحابة في الوقوف فيجتمعان حيث السقط اثنان فاكثر من مباني
السند وينفذ المعلق حيث الساقط واحد من مبانيه والعرض يوفق
فيما بعد الاول

ومن روي عن لقي او عاصراً . موهوم سمع فلتد ليس سري

وهو نوازك وبعد المظن . ما اختلفوا فيه على شيخ دري

ذكر الناظم في هذين البيتين نوعين الاول المدعى بفتح اللام من الدعي
بالتحريك وهو اختلاط الظلام سمي بهذا النوع لانه لخفايه اظلم
امره على الواقفين عليه والراوي الفال يقال فيه مدعي بكسر اللام

وفعله تدليس والتدليس يقع في كلامهم على انواع اشار الناظم الى بعضها وهو تدليس الاسناد بقوله ومن روى الى اخره اي ومن روى عن لقيه او عاصره ما لم يسمعه منه بصيغة موهمة سماعه منه كقوله قال فلا او عن فلان او ان فلانا ولا يقول حدثنا ولا اخبرنا ولا ما يشبه ذلك من الصيغ الصريحة في السماع تخرج من الكذب فهو مدلس للتدليس بايهامه سماع ما لم يسمعه وهذا التحليل التعريفي ذكره غير واحد من الحفاظ لكن الذي حققه الحافظ ابن حجر خصيصه بمن روى عن روى عن عرف لقاء له فاما ان عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفي انتهى قال ومن دخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقاء لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على ان اعتبار اللقي في التدليس لا يمتنع دون المعاصرة وحدها لا بد منه اطباق اهل العلم بالحديث على ان رواية المخبرين كاي عثمان الهندي وقيس ابن عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل ارسال لمن قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفي به في التدليس لكان هو لاء مدلسين لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً لكن لم يعرف هل لقوه ام لا ومن قال باشتراط اللقي في التدليس الا امام الشافعي وابو بكر البزار وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه وهو المعتقد ويعرف عدم القلة باخباره عن نفسه بذلك او بحزم امام مطلع انتهى واما راناظم بقوله وهو ثوابك وبعد اي جعلوه هينا اي غير قادر في فاعله الى رد ما قاله جماعة من المحدثين من ان الراوي اذا عرف بما ذكر من التدليس صار مجرداً مردوداً الروية وان بين

السماع

السماع

فان الصحيح من الخلاف الكثير في ذلك انه لا يصير بذلك مجرداً لان التدليس بما ذكر ليس كذا حتى يكون قادراً في فاعله وانما هو تحسين لفظ هو الاسناد وضرب من الايهام بلفظ محتمل فاذا بين السماع وهو ثقة بان روى بلفظ يفتي الاتصال كحديثنا وسمعت قبلت روايته واحتج بها لتصريحه فيها بالاتصال وفي الصحيحين وغيرهما عدة من اهل هذا القسم يخرج حديثهم للصرح فيه بالاتصال كقتادة والسفيانين والا عمش وغيرهم وما كان فيهما بلفظ عي وخوها فمحتمل على ثبوت السماع عند هاتيه من جهة اخرى وان لم ينفق نحن عليها لقصورنا وهذا كله في تدليس الاسناد كما تقرر **اما تدليس التسوية** وهو ان يروي حديثاً عن ضعيف بين ثقتين لقي احدهما الاخر فيسقط الضعيف ويرى الحديث عن شيخه الثقة بلفظ مجهول محتمل فيستوي الاسناد حيث صار كله عن ثقات فهو مذموم جداً بل هو شر انواع التدليس لما فيه من مزيد الغش والتعطية وفاعله مجرد وخبره مردود ولا يصير ساقط العداله ومن كان يفعله بقية ابن الوليد والوليد ابن مسلم فقول الحافظ ابي بكر التدليس اسم ثقيل شنيع الظاهر لكنه خفيف الباطن سهل المعنى محمول على غير المحرم منه كما تقرر قاله الحافظ السخاوي ومن انواع التدليس تدليس الشيوخ وهو ان يكون للشيخ اسم وكنية ولقب ونسبة الى قبيلة او بلدة او حرفه او خوها وبعضها مشهور لا شهارة به وبعضها خفي لعدم شهارة فيذكر به الخفي منها لغرض كالحذف والضعف او ايهام كثرة الشيوخ او خوذ ذلك وهو قادر في فاعله ان لغرض اخفاء الضعيف لان فيه اخراجاً لذلك الراوي عن القطع بطرحه لكونه مذموراً الى المسامحة بقبوله لصيرورة مجهولاً ولهم ايضا تدليس البلدات كان يقول المصري حدثني فلان بالعراق ويريد موضعاً باحيم او يزيد ويريد موضعاً بقوس او بزقاق حلب ويريد موضعاً بالقاهرة او

الثوري وابن عيينة

او بالاندلس ويريد موضعاً بالظفر القراف وهو اخف من غيره لكنه
لا يخلو من كراهة وان كان صحيحاً في نفسه لا مراً لها به بالرجلة ولما فيه
من التشيع مما لم يعط قاله السخاوي رحمه الله تعالى ^{الكتاب}

والثاني المضطرب وهو ما اختلفوا فيه الرواة على شيخ در ب
بالمهلة اي فطن ما نصر والراد باختلافهم عليه ان يرويه عنه واحد
او اكثر مرة على وجه ومرة باخرى على وجه آخر بخلاف الاول في
لفظ متن او صورة سند ورواته ثقات بان يختلفوا في وصل اوار
سال او في اثبات راو وحذفه او في غير ذلك وربما يكون الاختلاف
في السند والمتن معاً بحيث لا يترجح من الوجهين شي ولا يمكن الجمع بينهما
بخلاف ما اذا ترجح واحد باحفظية او كثرة ملازمة للمروى عنه
او غيرهما من وجوه الترجيح فانه لا اضطراب حينئذ بل يتعين الاخذ
بالراجح وكذا الاصح اضطراب ان امكن الجمع بحيث يمكن ان لتكلم عبر
باللفظين او اكثر عن معنى واحد والاضطراب موجب لضعف
الحديث لا شعاعه بعدم الضبط والفرق بينه وبين العلل
السابق ان ذلك شرطه ترجيح جانب العلة فلذلك اسقطت علته
الاحتجاج به وهذا موضع لما يظهر فيه ترجيح كما تقرروا الله اعلم
اما غير الاسنادة مقلوبه **قد رده الازهان والقلوب**

المقلوب هو ما غير اسناده وهو من اقسام الرواة ودو ذلك مثل ان يكون
الحديث مشهوراً عن سالم عن ابن عمر مثلاً فيجعل بدله راوياً آخر
في طبقته كنافع وقد يفعل لغرض الامتحان كما فعله اهل بغداد مع
البخاري حيث قلبوا مائة حديث والقوها عليه امتحاناً لحفظه
ومعرفة زدها على وجهها جميعاً فاذا عنوله والقصة في ذلك مشهورة
وقد يقع القلب في المتن بان يعطى حد الشيشي ما اشتهر لآخر

وجوه

11
وجعل بعض المتأخرين هذا نوعاً مستقلاً وسماه المنقلب **ومثاله**
حديث ابي هريرة رضي الله عنهم عنه في السبعة الذين يظلمهم الله
في ظل عرشه رواه مسلم في بعض الطرق ورجل تصدق بصدقة فاخفا
ها حتى لا تعلم شتماله بمينه ما تنفق وهو مقلوب وانما هو حتى لا تعلم شتماله
ما تنفق بمينه كما روى مسلم والبخاري و

والحمد لله على التمام **وبالصلوات الختم والسلام**
على النبي سيد الانام **والال والصحب اولي الكرام**
ختم الناظم رحمه الله تعالى منظومته بالحمد والصلوة والسلام على
سيدنا محمد سيد الانام واله وصحبه الكرام شكراً لله على ما امن
به عليه من التوفيق لهذا النظام واستمداداً من بركة الصلاة و
والسلام على من هو الواسطة العظمى في نبيل كل مرام في المبدأ والختم
والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهذا آخر ما يسر الله تعليقه
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد واله
وصحبه وسلم يا كريم ونسئله العفو والعافية وحسن الختام

وكان الفراغ من رقم هذه النسخة

يوم الربوع تمام اثنين وعشرين

يوم خلت من شهر محرم

سنة ثمانين ووما

تتين والقي

بقلم الحقير الفقير العالم بالذنوب والتقصير احمد السيد عبد القادر ابن
عبد الخالق غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات آمين

العشرة الذين بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر الصديق وعمر بن الخطاب
وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وطه بن عبد الله والزبير بن العوام
وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص وسعيد بن زيد وابو عبيدة
ابن الجراح هؤلاء العشرة الذين بايعوا النبي تحت الشجرة

مسئلة

في امراة حامل ان وقت وضعها به فخرج راس او بعض بدنه فيه اماراة الحياه
ثم مات بعد ان تعسر خروجه ثم ماتت الام عقب ذلك فهل يخرج الجنين
الميت من الميسده او يترك ويغسلان معا ويدفنان كذلك فان قلتم لا يخرج
فهل يصلح عليهما معا او على الام فقط وهل ترثه والحاله هذه ام لا **اجاب**
الفقيه العلامة مفتي المسلمين ابو حفص عمر بن الوحيه الدوالي لا يجوز
اخراجها ويغسلان معا ويدفنان معا ويصل على الام فقط ولا ترثه لانه
يشترط للارث الحيوة عند تمام الانفصال فلو خرج بعضه حيا ومات قبل تمام
الانفصال فهو كما لو خرج ميتا في الارث وسائر الاحكام حتى لو قتل في بطنها
بعد خروجه بعضه فالواجب الغرة دون الدية هذا هو الصحيح الذي عليه جما
هر العلماء وصلى على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما مباركا طيبا